منه وما هو الا طريق الهالك او الملك فمن حقق علمه وعمله وحاله نال عز
الابد ومن فارق التحقيق هلك وما نفذ ولذا اشار بعضهم بقوله بلغنا الى حيث
اذا قال هكذا قال فانا رسنا الله العافية بمنه وكرمه **قاعدة** لما كان الفقه في
عمله لا يصح التصوف بدونه كان التزامه مع صحة القصد به محصلا له فمن
ثمه كان الفقيه الصوفي تام الحال بخلاف الصوفي الذي لا فقه له وكفى الفقه
عن التصوف ولم يكف التصوف عنه ومن ثمه حظ الائمة على القيام بالظاهر
لما سئلوا عن علم الباطن وقال عليه السلام للذي سأله ان يعلمه من غرايب العلم
ما صنعت في راسك الا مر ثم قال اذهب فاحكم ما هنالك وقال عليه السلام من عمل
بما علم ورثه الله علم ما لم يعلم الحديث فافهم **قاعدة** وجود المحل مانع من قبول
المحمود ونوعه لنفور القلب عنه والتصديق مفتاح الفتح حاصل في به وان لم
يتوجه له اذ لا دافع له فالموقوف مع الفقه يتعين عليه تجويز المواهب
والفتح عن غير تقييد بزمان ولا مكان ولا عين كان القدرة لا تتوقف اسبابها
على شئ والا كان محرما مما قام به جوده ثم هو ان استند الى اصل معذور والا
فلا عذر له بانكار ما علم له به قسم تسلم والله اعلم **قاعدة** انكار المنكر اما ان يستند
كاجتهاد او لحسن نية او لعدم التحقيق او لضعف الفهم او لقصور العلم او الجهل
بمناط او لانهماك الباطل او لوجود العناد فعلامة الكل الرجوع للحق
عند تعيينه الا الاخير فانه لا يقبل ما ظهر ولا تنضبط دعواه ولا تصحبه
اعتزال في امره وذو الزيغ ان رجع للحق لا يصح له الا الوقوف مع انكاره
ما دام وجه الفساد قايما بما انكره ومنه تحذيرات الاحياء في مهذه ونحوه
وابن الجوزي في تلبيسه وغيرها كما ادعياه وضعفا وفي كلامهما ما يدل
ان ذلك مع اجتهاد منهما وآختصاص ابن الجوزي في تحذيره كتبه بكلام
القوم مع الانكار عليهم قول على ان قصد حسن الذريعة والله اعلم **قاعدة** تعريف
العيوب مع النصيحة ومع الاشاعة والهتك فضيحة فمن عرف ذلك يعيب
من حيث لا يشعر الغير فهو الناصح ومن اعلمك بعيبك مع شعور الغير فهو
الفاضح وليس للمسلم ان يفضح مسلما الا في موجب حكم بقدره من غير تشيع لما

لا تعلق له بالحكم ولا ذكر عيب اجنبي عنه والا انقلب الحكم عليه بقهر
القدرة الالهية حسب الحكمة الربانية والوعد الصدق الذي جاء في قوله
عليه السلام من تتبع عورة اخيه تتبع الله عورته حتى يفضحه ولو في جوف
بيته وقوله صلى الله عليه وسلم لا تظهر الشماتة لاخيك فيعافيه الله ويبتليك
ونهي عليه السلام عن التثريب للامة عند جلدها في حد الزنا فكيف لحد المؤمن
القايم الحرمة باقامة رسم الشريعة وقد صح من ستر مسلما ستره الله في الدنيا
والاخرة ومن اقال مسلما عثرته اقال الله عثرته يوم القيامة الحديث **قاعدة**
حفظ الاديان مقدم على حفظ الاعراض في الجملة فلذلك جاز ذكرها في التعديل
والتجريح لحديث اوشهادة او افتاء حكم او ابتياع ما يستلام كنكاح وتظلم
وتحذير من محل اقتداء ان يغتر بريبته ولعل منه تعقيب ابن الجوزي
من قصد الرد عليه من الصوفية لكن مجاوزة الحد في التشنيع يدل على خلاف
ذلك وبه اطرحه المحققون والا فهو انفع كتاب عرف وجوه الضلال
لتحذر ونبه على السنة بأتم وجه امكنه والله اعلم **قاعدة** حذر الناصحون من
تلبيس ابن الجوزي وفتوحات الحاتمي بل كل كتبه او جلها كابن سبعين وابن الفارض
وابن الحلاج وابن ذويب والعفيف التلمساني والاكبي الحجر والاسود اكفطع
وابي اسحاق التجيبي التشتري ومواضع من الاحياء للغزالي جلها في المهلكات منه
والنفح والتوبة له والمظنون به من غير اهله ومعراج السالكين له والمنقذ ومواضع
من قوت القلوب لابي طالب المكي وكتاب السهروردي وطوهم فلزم الحذر من
مواطن الغلط لاجتناب الجملة ومعارات العلم ولا يتم ذلك الا بثلاث قريحة
صادقة وفطرة سليمة واخذ هما بان وجهه وتسليم ما عداه والا هلك الناظر
فيه باعتراض على اهله واخذ الشئ على غير وجهه فافهم **باب ١٤ قاعدة**
دواعي الانكار على القوم خمسة اولها النظر لكمال طريقهم فاذا تعلق بواحد خصة
او اتى باسأة ادب او تساهلوا في امر او بداهم نقص اسرع الانكار
عليهم لان التصفية يظهر فيه اقل عيب ولا يخلو الانسان من نقص عالم نكن
له مع الله عصمة او حفظ والثاني رقة المدرك ومنه وقع الطعن على علو همم

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)